**مقالة للأستاذة منال شعيا منشورة في جريدة النهار وتتضمن مقابلة أجرتها معي الكاتبة حولة جدوى إنشاء هيئات مستقلة بغياب استراتيجية وطنية**

**تعدّد الهيئات المستقلة يحوّلها مجالس صناديق جديدة عملها يبدأ بـ"المقلوب" في غياب الاستراتيجية الوطنية**

* [منال شعيا](https://newspaper.annahar.com/author/44-%D9%85%D9%86%D8%A7%D9%84-%D8%B4%D8%B9%D9%8A%D8%A7)

* جريدة النهاؤ تاريخ 16 تشرين الأول 2018 | 00:00

منذ مدة، يُلاحَظ تكاثر انشاء الهيئات الوطنية المستقلة، اذ يكاد لا يخلو مشروع قانون او اقتراح من انشاء هيئة وطنية مستقلة تدير شؤونه. فكيف يُقرأ انشاء هذه الهيئات في الدستور، وهل يمكن ان تتحول مجالس صناديق جديدة، على غرار صندوق مجلس الجنوب او المهجرين او ما شابه؟

في الجلسة التشريعية الاخيرة، أُقر انشاء الهيئة الوطنية المستقلة ضمن إقرار القانون المتعلق بالادارة المتكاملة للنفايات الصلبة، والتي دار حولها نقاش واسع، لا سيما انها بقيت مستقلة ومرتبطة حصراً بوزير البيئة، لا بمجلس الوزراء مجتمعا.

وعلى رغم اعتراض عدد من النواب، الا ان القانون مرّ وصادقت الهيئة على انشائها.

وفي الجلسة نفسها، تخوف اكثر من نائب من كثرة الهيئات المستقلة، كما لو ان كل قانون يُقر نجد في طياته انشاء الهيئة المزعومة، فهل في الامر قطبة مخفية؟

في الدستور او القانون، ما من مانع لانشاء الهيئات. انما في التطبيق، الامر مختلف. يقول الخبير الدستوري الدكتور عصام اسماعيل لـ"النهار": "ادارياً، ان تعدد اللجان والهيئات والمؤسسات مؤشر الى وضع غير سليم وغير صحي وغير مجدٍ للواقع اللبناني. صحيح اننا لا نستطيع القول انه غير دستوري او غير قانوني، انما هو غير ملائم للبنان".

ليس انشاء الهيئات المستقلة بالأمر الجديد. في السابق، اقررنا انشاء هيئات ناظمة لقطاع الكهرباء، واخرى لقطاع الاتصالات، تماما كما لقطاع الطيران المدني، فضلاً عن هيئة سلامة الغذاء والهيئة الوطنية المستقلة لحقوق الانسان، بانتظار ايضا انشاء الهيئة الوطنية لحقوق المفقودين والمخفيين قسراً، والهيئة "الشهيرة" لادارة قطاع البترول. وحتى الساعة، لا تزال هذه الهيئات حبراً على ورق، لان انتاجيتها غير ملموسة، مع انها تلامس شؤوناً حياتية وصحية واجتماعية وانسانية.

من دون شك، ان انشاء الهيئات يرتب مبالغ طائلة وتصرف له ميزانيات كبيرة، ويتطلب وجود كادر تقني وجهاز بشري كبير، وسط ازمة مالية لا يستهان بها. والغريب انه في عام 2007، انشئت هيئة ادارة الاتصالات، ثم في العام 2012، توقف العمل بانشائها. فما الذي تغيّر؟ لا شيء. بقي قطاع الاتصالات يعاني...

والمفارقة ان عدداً من الهيئات لا يعمل، انما صدر مرسوم تأليفها، وبالتالي فان اعضاءها يتقاضون رواتب، تماماً كما هيئة الاشراف على الانتخابات، التي تحولت هذه المرة، هيئة دائمة، فيما كانت في السابق هيئة موقتة تنتهي بعد ستة اشهر من تاريخ الانتخابات النيابية.

كأن البلد تنقصه هيئات. يعلّق اسماعيل: "ثمة 1300 بلدية ولجان عدة ومجالس كثيرة، اضف اليها هيئات ناظمة. ومقارنة بهذا العدد الهائل من المجالس، نرى ان لا انتاجية توازي هذا العدد. من هنا، فان في الامر اكثر من إهدار".

**تطور قانوني**

اذا اردنا ان نتوقف عند التطور القانوني – التشريعي عموماً، فاننا نلاحظ ان عددا هائلا من الاقتراحات والقوانين حول العالم تضم في طياتها انشاء هيئات مستقلة، ولاسيما في النموذج القانوني الفرنسي الذي يُعدّ من اكثر النماذج التي يُعتمد عليها في وضع مسودات القوانين اللبنانية، لكن اطر التطبيق العملية تختلف بالتأكيد بين فرنسا ولبنان، والاهم ان أطر الرقابة تختلف ايضا.

الكل يذكر التجارب الماضية، من صندوق مجلس الجنوب وصندوق المهجرين وحتى الهيئة العليا للاغاثة.

وبالطبع، فان الكل سيدافع عن عمله، وربما عن وجوده. وفي العمق، فان توزّع الانشطة بين الصناديق والهيئات والوزارات لا بد من ان يولّد نوعاً من الازدواجية والضياع. وهذا ما يفسر غالبا التبرير الذي نسمعه عن اي تقاعس او تهرّب من المسؤولية، من ان تضارب الصلاحيات يؤخر العمل والتنفيذ والمراقبة.

العمل الجيد والمستقيم يبدأ بوضع استراتيجية وطنية منظمة وباعادة إحياء فعلي، لا كلامي، لوزارة التخطيط والتصميم، تتولى هي وضع الخطط الادارية المطلوبة ومن ثم العمل على انشاء الهيئات التي تُعتبر ضرورية او مطلوبة، لا العمل بالمقلوب: نقرّ انشاء هيئات ومن ثم نختلف على انشائها، لاننا نفشل في تركيب معادلة: 6 و6 مكرر! فتتحوّل الهيئات باباً للزبائنية والتوظيف السياسي، فعن اي استقلالية نبحث؟

والسؤال: هل من شَبَه بين صناديق المجالس والهيئات المستقلة؟

ان ابقاء الملفات مفتوحة ومعلّقة لا يعدو كونه سوى باب مفتوح لتشريع متجدد لتعدّد الهيئات. في الماضي القريب، كانت ميزانية مجلس الجنوب 40 مليون دولار سنوياً، فيما كانت ميزانية صندوق المهجرين تبلغ ستة مليارات ليرة سنويا. اليوم، وفي وقت "تترنّح" الدولة تحت عجز كبير ووضع اقتصادي سيئ، ألا يكلّف تعدّد الهيئات ميزانيات فائضة تسمح بالاهدار وتعدّد المزاريب... والصفقات؟ والسؤال: ماذا عن الانتاجية؟!

manal.chaaya@annahar.com.lb

Twitter:@MChaaya

<https://newspaper.annahar.com/article/880272-%D8%AA%D8%B9%D8%AF%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%87%D9%8A%D8%A6%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%82%D9%84%D8%A9-%D9%8A%D8%AD%D9%88%D9%84%D9%87%D8%A7-%D9%85%D8%AC%D8%A7%D9%84%D8%B3-%D8%B5%D9%86%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%B5%D9%86%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D9%82-%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A9-%D8%B9%D9%85%D9%84%D9%87%D8%A7-%D9%8A%D8%A8%D8%AF%D8%A3-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%82%D9%84%D9%88%D8%A8-%D9%81%D9%8A-%D8%BA%D9%8A%D8%A7%D8%A8>